

والدلالة الأساسية لعبارة ابن الأنباري هذه هي إدراكه أثر السياق اللغوي في تحديد المعنى ، ومفهوم السياق عنده يتكون من جانبين :
أولاً: «كلام العرب» الذي «يصحح بعضه بعضاً» .

يضع بذلك قاعدة في تحري الاستعمال وجعله معياراً على المعنى ، فاستعمال أحدهم لفظاً بمعنى أو تركيب ، يظهر استعمالاً آخر له ، فيؤكد أو يشرحه أو يزيل لبسه ، أو ينقضه فيبين فساد الآخر وتهافته ، وهذا المفهوم نفسه قد اعتمده المفسرون في تناول دلالات النص القرآني .

ثاني جوانب السياق اللغوي هو التركيب الذي يأتي الإشكال جزءاً منه : «فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين ، لأنها يتقدمها ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر» .

فما يتقدمها ويأتي بعدها هو التركيب ، وهذا يذكرنا بعبارة ابن القيم التي ذكرناها عند تحديد مفهوم السياق ، فيما يتعلق بتخصيص العام ، فإذا كان اللفظ المشترك عاماً فقد خصصت دلالة سياقه أحد المعاني دون غيره .

وبعد أن عدَّ ابن الأنباري دور السياق مسوّغاً لوجود المشترك والمتضاد من الألفاظ واعتبره أمراً طبيعياً مقبولاً في اللغة ، استوفى ذكر الضروب الثلاثة لعلاقة اللفظ بالمعنى يقول : استنتج ابن الأنباري من المقدمة : «كلام العرب يصحح بعضه بعضاً . . .» إلى آخر هذه النتيجة ، التي هي إبانة عن موقفه من قضية وجود الأضداد ، ثم سوَّغ وجود الظاهرة تسويغاً هو في حقيقته تلخيص لغوي دقيق لدور السياق بمعناه العام ، وتعريفه ، فالسياق هو ما «يتقدمها ويأتي بعدها» ، ودوره هو أن «يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر» وهذه إضاءة للباحث كذلك ، تمده بمنهج للقراءة والتفسير .

وفي موقف دفاعي موضوعي في آن عقَّب ابن الأنباري «لا يراد بها في حال التكلم والإخبار سوى معنى واحد ، واحترز بالمعطوف «والإخبار» من أن يقال : وفي الشعر غير ذلك ، فقيده هذا على الدلالة يخرج الخطاب الأدبي من الخطاب بمعناه العام ، ويميز بين خصائص لغة الاتصال اليومية ، وبين اللغة الأدبية بما لها من طبيعة خاصة ، ذلك أنها لا يراد بها «التكلم والإخبار»^(١) .

(١) في عبارة ابن الأنباري كذلك التفات دقيق إلى الفرق بين الخطاب الأدبي والخطاب العادي إذ قال : «ولا يراد بها في حال التكلم والإخبار سوى معنى واحد» ، مبيّناً بذلك طبيعة الخطاب العادي كونه إخبارياً لا يُتعمد فيه الإبهام بتعدد الدلالة .